



تجربة ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق في مجال تحليل البيانات والبيانات الضخمة



المجالات التقليدية لعمليات التدقيق التي تعتمد على البيانات

• نظام التقاطع الوظيفي (التدقيق المتقاطع)

- للكشف عن مزدوجي الرواتب الحكومية في الدولة العراقية بصورة غير شرعية والحد من هذه الظاهرة
- جمع بيانات موظفي الدولة لكافة الوزارات ومتابعة الشهادات الدراسية وعمل نسبة لشهادات المعينين الجدد لاستثمار أصحاب الشهادات العليا في دوائر الدولة

عمليات التدقيق المنفذة باستخدام تقنية المعلومات

- تم تحليل النظام على أساس دراسة بيانات الوزارات لمعرفة البيانات غير المكررة بين الموظفين لغرض تقاطع بياناتهم
- تم عمل واجهات لجمع بيانات موظفي الدولة العراقية ومتابعتها وتدقيقها وإعطاء فترة زمنية للإكمال ادخال بيانات الموظفين
- تم وضع قواعد واسس برمجية لعمل تدقيق شامل على الموظفين واكتشاف حالات الازدواج الوظيفي

الرؤية / النهج في عمليات التدقيق القائمة على البيانات

من خلال العمل المستمر في هذا النظام لوحظ الكثير من المشاكل والتي تحل بالامور التالية
عمل نظام رواتب شامل وموحد لكل الوزارات والمؤسسات الحكومية
اكمال مشروع تخصيص الرقم الوظيفي لكل موظف في الحكومة العراقية

التحديات

- 1- عدم فهم أهمية تحليل البيانات الضخمة في اغلب المؤسسات الحكومية
- 2- عدم وجود تحول رقمي لأغلب الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية
- 3- صعوبات متعلقة بالبنية التحتية في البلد مثل الشبكات والاتصالات
- 4- تنوع وتعدد أنواع البيانات وعدم التجانس (جودة البيانات)
- 5- غياب وجود مصدر مرجعي لتوحيد الأنظمة العاملة في المؤسسات الحكومية (التكامل)
- 6- قوانين وأنظمة متقادمة وضعف التطبيق
- 7- عدم تطبيق القوانين الخاصة التي تحمي الوثائق الالكترونية
- 8- سرية وخصوصية بعض الجهات الخاضعة للرقابة مثل القطاع الأمني

تجربة ديوان الرقابة المالية الاتحادي في
العراق في
مجال تحليل البيانات والبيانات الضخمة



شكراً لأصغائكم